المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)
www.dohainstitute.org

تقييم حالة

الأمازيغية في المغرب: جدل الداخل والخارج

محمد مصباح

الدوحة، تشرين الأول/ أكتوبر– ٢٠١١

سلسلة (تقييم حالة)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١١

المحتوى

الأمازيغية في المغرب: جدل الداخل والخارج.....

مقدمة..... ١

أولا– إشكالية الهويّة: بين الوحدة والتنوع..... ٢

ثانيا– الإدماج الرسمي للأمازيغية: السياق العامّ والخاص ٤

جهود الأفراد والمجتمع المدني..... ٤

الدولة وإدماج الأمازيغية ٥

ثالثا– رهانات الخارج وتأثيرها في مسار التعاطي مع الأمازيغية..... ٨

خلاصة..... ١٠

مقدمة

أثارت دراسةٌ للباحث الإسرائيلي في "مركز موشي ديان" بريس وايتزمان[١]، والصادرة في شهر آب/أغسطس ٢٠١٠، جدلاً بخصوص دعم إسرائيل للتيار الراديكالي داخل الحركة الأمازيغية في المغرب، واتّخاذه مدخلاً للتطبيع مع إسرائيل في محيط مجتمعي وسياسي يرفض ربط علاقات معها. فقد اعتبر وايتزمان أنّ رعاية فاعلين في الحركة الأمازيغية في المغرب هو جزءٌ من سياسة إسرائيل الخارجية في المنطقة لمواجهة القوى التي تصنّفها إسرائيل على أنها عدائية مقابل أخرى تصفها بالمعتدلة، "فمن وجهة نظر إسرائيلية، فإنّ علاقتها بالرباط تشكّل امتدادًا لسياساتها مع "المحيط"، فرعاية الفاعلين غير العرب في محيط الشرق الأوسط هي من أجل إقامة التوازن مع ضغط الدول العربية الراديكالية والعدائية"[٢].

كان نشر هذه الدراسة النقطة التي أفاضت الكأس في موضوع الاشتباه في ضلوع ناشطين في الحركة الأمازيغية بالمغرب في التطبيع الإسرائيلي. وتبرز هذه الدراسة التي نشرها مركز دراسات تابع لجامعة تل أبيب، وله علاقة بمراكز صناعة القرار السياسي في إسرائيل، رهان هذه الأخيرة على توظيف فاعلين في تيّارٍ راديكالي داخل الحركة الأمازيغية من أجل "تحسين صورتها" في المنطقة والتأسيس لقبولٍ اجتماعي لها.

ولا يتعلّق الأمر بكلّ مكوّنات الحركة الأمازيغية في المغرب، ولكن بتيارٍ راديكالي متنامٍ انطلق مع الجيل الجديد من الناشطين الأمازيغ الذين التحقوا بصفوف الحركة الأمازيغية في بداية التسعينيات من القرن

الماضي، بعد أن كان جلّهم ينتمون إلى اليسار. وأصبح هذا التيار يرفع شعاراتٍ تغازل إسرائيل غير مبالٍ بقضايا الأمّة، وفي مقدّمتها القضيّة الفلسطينيّة، وينتقد الوجود العربي والإسلامي في المغرب؛ فقد قال أحمد الدغرني (مؤسّس الحزب الديمقراطي الأمازيغي –المحظور–)، في تصريح لوكالة "قدس بريس" إنّ مسألة العلاقات الأمازيغية مع الجانب الإسرائيلي هي "إحدى وسائل الدفاع عن النفس، ضدّ الاستهداف الذي يتعرّض له أمازيغ المنطقة المغاربيّة من القوميّين العرب ومن بعض المتطرّفين الإسلاميين"[٣]. وهو ما جعل وايتزمان يؤكّد في دراسةٍ لاحقة أنّ تحدّي مجموعات صغيرة من الناشطين الأمازيغ "واهتمامهم بكلٍّ من

[١] Bruce Maddy-Weitzman, "The limits and potentials of Israel-Maghreb relations", **IPRIS Maghreb Review**, August ٢٠١٠.
[٢] المرجع نفسه، ص ١٥.
[٣] الدغرني: العلاقات مع إسرائيل مصلحة أمازيغية، موقع **هسبريس**، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

إسرائيل والتاريخ اليهودي، خصوصًا العلاقات التاريخية المزعومة بين اليهود والبربر في الأزمنة القديمة، وضمنها المقاومة الأولى للغزوات العربية من طرف الكاهنة المفترض أنها ملكة بربرية يهودية"[٤]، يدخل في سياق اعتبار إسرائيل حليفاً في مواجهة القوى القوميّة العربية، وهو ما يعكس –حسب رأيه– "معارضتهم للهيمنة العربية–الإسلامية وإخضاع اللّغة والثقافة الأمازيغية"[٥].

أولا– إشكالية الهويّة: بين الوحدة والتنوع

ترجع جذور المسألة الأمازيغية في المغرب إلى بداية القرن الماضي، مع جهود الاستعمار الفرنسي عبر "البعثة العلمية"، و"معهد الدراسات البربرية" في باريس والرباط، حيث كان يُصدر أعدادًا من مجلّة "الأرشيف البربري" (١٩١٥–١٩١٨)؛ ثم مع مجلة "هسبريس"، التي صدرت بداية من العام ١٩٢١، والتي كان يعدّها ضبّاط فرنسيون ومستشرقون بالإضافة إلى أنثروبولوجيين وسوسيولوجيين فرنسيين. وقد انطلقت المسألة الأمازيغية فعليًّا مع ميشو بلير الذي يمكن اعتباره أوّل من دعا إلى توظيف ثنائية العرب/البربر، والتي أصبحت فيما بعد مقولة مؤطِّرة لجميع الدراسات الكولونيالية في المغرب. وتلقّفها بعده روبير مونتاني، الذي كان ضابطًا في المخابرات السياسية بالبحرية، ودرس ظاهرة الزعامات عند القبائل الأمازيغية في كتابه الشهير "البربر والمخزن"[٦]، بعد أن استعصى خضوع منطقة سوس للسيطرة الفرنسية. ونحَت مونتاني مفهوم "الجمهوريات البربرية"، وغيرها من المفاهيم التي كانت مؤسّسة على تحيّز معرفي غربي، من أجل إظهار التباين بين العرب والبربر. وادّعت هذه الطروحات أنّ الوجود العربي في المغرب هامشي في حين أنّ الوجود الأمازيغي هو امتدادٌ للغرب وثقافته.

ويرى محمد الغيلاني أنّ دراسة مونتاني قامت على خلفيّة سياسة الاحتلال الفرنسي لتقسيم المغرب في إطار ما عُرف بـ"الظهير البربري"، لذلك نلاحظ تزامنًا بين صدور الكتاب وبروز الظهير (١٩٣٠)[٧]. ويعدّ يونس أبو أيوب فكرة "الظهير البربري"، والتي تمّ اعتمادُها في ١٦ أيار/مايو ١٩٣٠، محاولةً لـ"مأسسة نظامَين

[٤] Bruce Maddy-Weitzman, "Morocco's Berbers and Israel", **Middle East Quarterly**, Winter ٢٠١١, p. ٧٩.
[٥] المرجع نفسه.
[٦] Robert MONTAGNE, *Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc : Essai sur la Transformation Politique des berbères sédentaires Groupe Chleuh*, (Paris : Libr. Félix Alcan, ١٩٣٠).
[٧] محمد الغيلاني، "تجربة البعثة العلمية ميشو بلير وروبير مونتاني"، جريدة **المساء** ، ٠٣ - أيلول/سبتمبر- ٢٠٠٨.

قانونيّين مختلفين في المغرب؛ الأوّل مستند إلى القوانين 'العرفية' المحلّية ومخصَّصٌ للأشخاص الذين اعتُبِروا من 'الأمازيغ'، والثاني مستندٌ إلى الشريعة الإسلامية ومخصَّص 'للعرب'"[٨].

والحقيقة، أنه يصعب سرد تطوّر المسألة الأمازيغية في المغرب في بضعة أسطر، ولهذا ستكتفي هذه الورقة برصْد الخطوط العريضة للدينامية التي عرفتها الحركة الأمازيغية خلال العقديْن الأخيرين، في علاقتها بالدولة والمجتمع، وهذا يعود إلى أنّ بداية ظهور الحركة الأمازيغية الفعلي العلني في المغرب كان مع توقيع بيان أغادير سنة ١٩٩١.

ولهذا، فإنّ فهْم دينامية موضوع الأمازيغية في المغرب في الوقت الراهن يحتّم ربط الموضوع بسياقه الإقليمي والمحلّي، حيث تعيش النّخبة صراع الهويّة بين التيار الإسلامي والوطني من جهة والتيار العلماني في الحركة الأمازيغية من جهةٍ أخرى. وقد عرف هذا الصّراع محطاتٍ عديدةً في المغرب الراهن، أبرزها ما سُمّي بـ"معركة الحرف"؛ وهو صراع دار سنة ٢٠٠٣ حول حرف كتابة الأمازيغية بين دعاة استعمال الحرف العربي (الحركة الإسلامية وحزب الاستقلال)، ودعاة كتابتها بالحرف اللاتيني (جزء من الحركة الأمازيغية)، والذي حُسم بعد ذلك بتحكيم ملكي لصالح حرف "تيفيناغ" كحلّ وسط.

ومنذ اندلاع الثورات العربية دخلت الحركة الأمازيغية في المغرب دينامية جديدة لتستثمر هذا الحراك في رفْع سقف مطالبها مع انطلاق الاحتجاجات الشعبية في المغرب منذ يوم الأحد ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١١ (ومن هنا كانت تسمية حركة ٢٠ فبراير بهذا الاسم). وأصبحت الحركية الأمازيغية تطالب بترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور، واعتبرت ذلك مطلبًا أساسيًّا لا تراجعَ عنه. وقد أفرز هذا المطلب جدلاً بين القوى السياسية، تمخّضت عنه أربعة توجّهات. ويعدّ التوجّه الأوّل الأمازيغية لغةً وطنية فقط ولا يتكلّم عن الإجراءات المرتبطة بذلك، في حين أنّ التوجّه الثاني أوْصى في مذكّرته باعتبارها لغة وطنية مع وضع قوانين تنظيمية تشرح وظائفها وطريقة إدماجها التدريجي في الفضاء العمومي ليتسنّى ترسيمها بعد ذلك. ودعا التوجّه الثالث إلى ترسيمها حتى لا تندثر ولكن يشترط وضْع نصوصٍ قانونيّة تشرح وظائفها لكي لا تتعارض مع اللّغة العربية، أمّا التوجّه الرابع فقد دعا إلى ترسيم الأمازيغيّة في الدستور من دون تدقيق في المضامين. وقد اعتمد الدستور الجديد (الذي اعتمد في استفتاء شعبي يوم ١ تموز/يوليو ٢٠١١) في الأخير مقترح التوجّه

[٨] يونس أبو أيوب، "المغرب: إصلاح السياسات وتجزئة الهويات"، **نشرة الإصلاح العربي**، معهد كارنيجي للسلام العالمي، ٦ تموز/يوليو، ٢٠١١.

الثالث باعتبار الأمازيغية لغة رسمية مع وضع قوانين تنظيمية تشرح كيفيّة استعمالها. كما أقرّ الدستور الجديد الطابع التعدّدي لمكوّنات الهويّة المغربية لتشتمل على البعد الإسلامي مكوّناً أساسيًّا، بالإضافة إلى البعد العربي والأمازيغي والحسّاني الصحراوي، مع إقرار اللغة الأمازيغية لغة رسمية ثانية بعد اللغة العربية، كما ورد في الفقرة الثانية من تصدير الدستور المغربي الجديد: "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبّثة بوحدتها الوطنية والترابيّة، وبصيانة تلاحم مقوّمات هويّتها الوطنية، الموحّدة بانصهار كلّ مكوّناتها، العربية–الإسلامية، والأمازيغية، والصّحراوية الحسّانية، والغنيّة بروافدها الأفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسّطية".

ثانيا– الإدماج الرسمي للأمازيغية: السياق العامّ والخاص

جهود الأفراد والمجتمع المدني

بإمكاننا القول إنّ موضوع الأمازيغية في المغرب انتقل من الهامش إلى المركز بعد عدّة محطّات تراكمية، انطلقت منذ نهاية الستّينيات مع "الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، ثم تطوّرت في بداية التسعينيّات مع ميثاق الحقوق اللغويّة والثقافية (المعروف بميثاق أغادير)، والتطوّر الذي عرفه عمل الجمعيات الأمازيغية على مستوى التّنسيق الداخلي.

وارتبط أوّل تحوّلٍ ساهم في بروز المسألة الأمازيغية إلى السطح بحدثين رئيسين: الحدث الأوّل ذو بعدٍ خارجي، وهو مرتبطٌ بأحداث "الربيع الأمازيغي" في الجزائر خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٨٠، حيث خرجت تظاهرات كبيرة احتجاجاً على منع الكاتب مولود المعمري من إلقاء محاضرة عن الأدب الأمازيغي القديم في جامعة تيزي وزو؛ أمّا الحدث الثاني فهو ذو بعد داخلي يرتبط بأحداث الفاتح من أيار/مايو سنة ١٩٩٤ في الرشيدية، حيث تمّ اعتقال سبعة أساتذة يحملون لافتات مكتوبة بحرف تيفيناغ .

لقد كانت لهذه الأحداث الداخلية والخارجية تداعياتٌ على المسألة الأمازيغية في المغرب. فقد أدّى اعتقال أساتذة الرشيدية إلى قيام الناشطين الأمازيغ بحملة تضامن واسعة شارك فيها حقوقيون وسياسيون مغاربة، كما تعزّزت صفوف الحركة الأمازيغية بعددٍ من اليساريّين، الأمر الذي أدّى إلى تحوّلات في بنيتها الداخلية أثّرت في طريقة عمل الحركة الأمازيغية وطوّرت مطالبها من ثقافيّة إلى مطالب حقوقية–سياسية.

وارتبط التحوّل الثاني بميثاق أكادير الذي شكّل الأرضيّة الأيديولوجية التي انبثقت عنها مجموعة من المبادرات التنسيقية بين الجمعيات الأمازيغية التي تضاعف عددها حتّى بلغ ١٠ جمعيات، تتحالف في إطار مجلس تنسيقي سُمِّي "مجلس التنسيق الوطني(CNC) "، والذي تم إنشاؤه يوم ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، ووُضع له بروتوكول ينظّم سير أشغاله. وكان التنسيق بين الجمعيات يهدف إلى تكثيف الجهود انطلاقًا ممّا هو مشترَك في استراتيجياتها النّضالية، من أجل التحرّك داخل المجتمع المدني كقوّة ضاغطة قصد انتزاع المَطالب المنصوص عليها في الميثاق[٩].

وتُعدّ سنة ١٩٩٩ محطّةً دالةً أيضا، بحيث سيجري الإعداد لمسيرة "تاوادا"، وهي مسيرة كان من المرتقب أن تكون أوّل خروج جماهيري للحركة الأمازيغية إلى الشارع، ولكن تزامنها مع وفاة الملك الحسن الثاني وانتقال الحكم إلى الملك محمد السادس أدّى إلى تأجيلها. وتم في نفس الفترة تقريبًا صياغة ما سُمّي بـ"بيان شفيق" أو "البيان الأمازيغي" في آذار/مارس ٢٠٠٠[١٠]، أي بعد مرور بضعة أشهر على تولّي محمد السادس الحكم. ووقع البيان ٢٢٩ شخصية (جامعيون، كتّاب، شعراء، فنّانون، موظّفون، صناعيّون...) بصفتهم كأشخاص لا كممثّلين لمؤسّسات أو جمعيّات ينتمون إليها. وقد وضع شفيق في البيان "عصارة ما بلغه خطاب الحركة الأمازيغية في المطالبة بالأمازيغية لغة رسمية والدعوة إلى التنمية الشاملة لكل مناطق المغرب على قدم المساواة، إضافة إلى ديباجة نقلت القضيّة الأمازيغية من قضية مطالب ثقافية إلى مشكلةٍ سياسية ذات عمقٍ تاريخي، وذات صلة بالطبقة السياسية، وبالتوجّهات الكبرى والأسس الهوياتية للسياسة الرسمية"[١١].

الدولة وإدماج الأمازيغية

إلى غاية عام ٢٠٠٠، كانت الحركة الأمازيغية تنشط بعيدًا عن المؤسّسات الرسمية، وكانت تعبيرًا عن تطلّعات مجتمعيّة من أجل العمل على تمكين الأمازيغية في الفضاء العام في المغرب، ولكنها كانت تحتفظ في الوقت نفسه بتواصلٍ مع دوائر الحكم في المغرب، سواء في فترة الحسن الثاني أو بعده مع الملك محمد السادس.

[٩] أحمد عصيد، **سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب، بين التعاقد السياسي وسياسة الاستيعاب**، المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، ٢٠٠٩، ص ٣٧.
[١٠] محمد شفيق، "بيان بشأن ضرورة الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب"، آذار/مارس ٢٠٠٠.
[١١] أحمد عصيد، **سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب**، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

وقد كانت مساهمة شخصيتين أمازيغيتيْن غير مباشرتين (فاعل كامن) ذات دلالة في التمكين للأمازيغية على المستوى الرسمي، والدّفاع عنها ضمن الدوائر العليا للسلطة في المغرب. ويعدّ محمد شفيق الفاعل الأوّل، بوصفه مدرّسًا سابقًا للملك الحالي محمد السادس في المدرسة المولوية وأحد أبرز الرّموز في الحركة الثقافية الأمازيغية، وهو صاحب "البيان الأمازيغي–٢٠٠٠" والمنظِّر الأيديولوجي للحركات الأمازيغية المعاصرة في المغرب، والوسيط بينها وبين القصر.

ثم يأتي بعد ذلك فاعلٌ آخر غير مباشر، هو حسن أوريد، زميل الملك محمد السادس في الدراسة. وقد كان مديراً لمركز أبحاث طارق بن زياد، والذي كان يتابع عدداً من الملفات والمشاريع البحثية أهمّها الحركات الإسلامية والحركات الأمازيغية في المغرب. وقدّم أطروحة جامعية أجرى فيها دراسة مقارنة بين الحركات الأمازيغية والحركات الإسلامية في المغرب. وهو صاحب فكرة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والشخص الذي حمل مطالب الحركات الأمازيغية إلى داخل القصر الملكي بعد تولّي الملك محمد السادس الحكم، وتنصيب أوريد الناطق الرسمي باسم القصر الملكي، بعد أن كان موظّفًا في وزارة الخارجية المغربية.

بالإضافة إلى مجهودات الحركة الأمازيغية في الدفاع عن مطالبها، كان لهذين الفاعلين دورٌ مهم في تسريع الاعتراف الرسمي بأهميّة المكوّن الأمازيغي في المغرب، وفي العمل على إدماجه ضمن المشاريع التي دشّنها الحكم في فترة ما بعد ١٩٩٩، والتي كانت تهدف إلى إطلاق حركيّة جديدة، سُمّيت آنذاك بـ"العهد الجديد".

وقد تغيّر موقف الدولة من المسألة الأمازيغية، بعد اعتلاء الملك محمد السادس العرش سنة ١٩٩٩. ويعود ذلك إلى رغبة الملك الجديد في إرساء ملكه وتثبيته، والعمل على حلّ جميع الملفات/التركة التي تركها والده الملك الحسن الثاني. وهو ما جعَل الملك الجديد يفتتح عهده بعددٍ من المبادرات مثل تأسيس "هيئة الإنصاف والمصالحة" وإنشاء "ديوان المظالم"، و"الهيئة العليا للاتّصال السّمعي البصري".

وفي هذا السّياق الاحتوائي والاستباقي، أسّس الملك محمد السادس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في أواخر سنة ٢٠٠١ بناءً على الظهير الشّريف (رقم ١ – ٠١ – ٢٩٩) محدثاً المعهد، ومنسّقاً مهامّه واختصاصاته ومجالات عمله. وقد أعدّت نصّ الظهير لجنةٌ سُمّيت باللجنة الخماسيّة، مكوّنة من شخصيات نافذة في الدولة يتقدّمها محمد شفيق (المدير السابق للمدرسة المولوية ومعلم الملك محمد السادس في طفولته)، وأربع

شخصيات أخرى هي: عبد العزيز مزيان بلفقيه (مستشار الملك–توفّي سنة ٢٠١٠) ومحمد رشدي الشرايبي (مدير الديوان الملكي)، وحسن أوريد (الناطق الرسمي باسم القصر الملكي آنذاك)، وعبد الوهاب بنمنصور (مؤرّخ المملكة المغربية). وتبرز نوعية الشخصيات المشاركة في الإعداد للظهير المؤسّس والمنظّم للمعهد؛ والطابع الرسمي والمؤسّساتي الخاصّ بإنشائه، واستثمار الدولة لبعض المطالب الأمازيغية وإدماجها ضمن عمله؛ الأهمية التي أوْلتها الدولة لإصدار هذا الظهير، فقد كان مطلب تأسيس معهد وطني من ضمن المطالب الكلاسيكية في الحركة الأمازيغية.

وقد عرف المعهد بعض المشاكل في تسييره في البداية، خاصّةً خلال بعض الأحداث التي تهمّ الأمازيغية، وفي شأن تسيير المعهد مثل انتخاب أعضاء مجلس إدارته، حيث شهدت سنة ٢٠١٠ صراعًا بين النّخب الأمازيغية على المقاعد الشاغرة في مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وقد وقع شغور لتسعة مقاعد: منها مقعدان بسبب وفاة صاحبيهما (الراحلان: علي صدقي أزايكو، ومحمد بحري)، أمّا المقاعد السبعة المتبقّية فقد انسحب بعضُ أصحابها من مجلس إدارة المعهد سنة ٢٠٠٥ بسبب ما سمّوْه في بيانٍ صادرٍ عنهم بـ"غياب الإرادة السياسيّة لدى الحكومة لردّ الاعتبار للأمازيغية وتنميتها"[١٢]، بالإضافة إلى الأعضاء الذين انتهت مدّة انتدابهم.

لقد جعلت هذه العوامل؛ المرتبطة بتنامي الحركات الأمازيغية الجمعوية في المغرب من الناحية الكميّة وتطوّر على مستوى المواقف والمطالب، ووجود وسطاء/فاعلين من داخل مؤسّسات الحكم في المغرب؛ النّسقَ السياسي المغربي يستجيب لهذه المطالب عبر إدماج الأرضية المناسبة لذلك وتوفيرها. وقد ردّت الدولة على مطالب التيار الأمازيغي من خلال الخطاب الملكي في أجدير سنة ٢٠٠١ بإعلانه رسميا أنّ "النهوض بالأمازيغية مسؤولية وطنية"، ثم تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في أواخر ٢٠٠١. ويعتبر هذا الخطاب الملكي تحوّلا دالاً في علاقة الدولة مع الأمازيغية، فتبنّي الدولة شعار "النهوض بالأمازيغية مسؤولية وطنية" الذي رفعته الحركة الثقافية الأمازيغية منذ إعلان ميثاق أغادير سنة ١٩٩١، وتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛ يدلاّن على تحوّل الأمازيغية من مطالب حركات اجتماعية إلى سياسات عمومية.

[١٢] "بيان للمنسحبين من مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية"، فاس في ١٦ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٥.

ثالثا- رهانات الخارج وتأثيرها في مسار التعاطي مع الأمازيغية

بموازاة الخطاب والفعل الرّسمي في قضية الأمازيغية، بدأت تبرز في الفترة الأخيرة توجّهاتٌ جديدة داخل الحركة الأمازيغية، تدفع نحو مسارٍ جديد في اتّجاه يسير أكثر فأكثر نحو تدويل المسألة الأمازيغية، والضّغط على المغرب من الخارج بهدف تحقيق مطالب الحركة الأمازيغية. وقد تجسّدت هذه الاستراتيجية الهجومية/الدفاعية من خلال مظاهرَ متعدّدة، سواء عبر المشاركة في ندواتٍ ومحاضرات دوليّة عن حقوق الشّعوب الأصليّة ومحاربة التمييز العنصري، في الأمم المتّحدة أو غيرها من المنظّمات الدولية؛ أو من خلال عمل عناصر من نشطاء الحركة الأمازيغية على ربط علاقاتٍ مع إسرائيل من أجل الدّفاع عن مطالب الحركة الأمازيغية؛ أو عبر دعوة الاتّحاد الأوروبي إلى قطْع علاقاته الاقتصادية وإنهاء الوضع المتقدّم للمغرب مع الاتّحاد الأوروبي بسبب ما تراه مِن عدم احترام المغرب لالتزاماته مع الاتّحاد الأوروبي المتمثّلة في حماية حقوق الإنسان والديمقراطية. وهذا ما يجعل الوقوف عند هذا المسار الجديد بالرّصد والتحليل أمرًا هامًّا قصد معرفة الحدود التي وصلت إليها، وتقييمها بناءً على مجمل مسار الحركة الأمازيغية في المغرب.

ويقود هذا التوجّه عددًا من الفاعلين داخل الكونغرس العالمي الأمازيغي -باعتباره الهيئة الأكثر بروزًا في الحركة الأمازيغية على الصعيد الدولي- من أجل تدويل القضية الأمازيغية. وتُعتبر هذه الهيئة أوّل منظّمة دولية غير حكوميّة، تجمع أكثر من مئة جمعية أمازيغية، تهتمّ بقضايا الأمازيغ في العالم، على الرغم من وجود إشكالاتٍ تنظيمية وانقسامٍ داخل الكونغرس بوجود مكتبيْن تنفيذيّين له. ففي المؤتمر الذي عُقد في مدينة مكناس المغربية في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٨ تم انتخابُ الوناس بلقاسم رئيسًا للكونغرس، بينما تم انتخابُ رشيد رخا رئيسًا في المؤتمر الذي عُقد في مدينة تيزي وزو في الجزائر.

وقد قام وفدٌ أمازيغي مكوّن من الوناس بلقاسم، رئيس الكونغرس الأمازيغي العالمي، ورشيد راخا، نائب الرئيس (قبل الانتخابات التي كانت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، بالإضافة إلى عددٍ من الفاعلين الأمازيغيّين الدوليين في تمّوز/يوليو ٢٠٠٨، بزيارة مقرّ الاتّحاد الأوروبي وهيئاته المختلفة. وتمّ عرْض ما اعتبره هذا الوفد إنكارًا وتهميشًا للشّعب الأمازيغي وعنفًا موجّهًا إليه مِن دول تاماتزغا (شمال أفريقيا والصحراء). وقد ناقش أحمد الدغرني الذي كان ضمن الوفد موضوع حظْر حزبه السّياسي، حيث أبرز

العناصر غير القانونية في قرار المحكمة الإداريّة في الرباط. كما استعرض أحمد راخا المضايقات التي تعرّض لها أمازيغ المغرب، خصوصًا اعتقال الطلبة من أعضاء الحركة الثقافية الأمازيغية في مكناس. وتمّت كذلك مناقشة أحداث سيدي إفني، والتدخّل الأمني الذي واكب تلك الأحداث[١٣].

كما استقبل المستشار السياسي في السفارة الأميركية بالرباط في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كلاً من رشيد راخا رئيس الكونغرس العالمي الأمازيغي (نسخة تيزي وزو) وأحمد الدغرني رئيس الحزب الديمقراطي الأمازيغي. وتم خلال هذا اللقاء تدارس الوضع الثقافي الأمازيغي في المغرب، ووضعيّة الأمازيغيّة ودور الدولة في إدماجها في مختلف مناحي الحياة العامّة، بالإضافة إلى قضيّة الحزب الديمقراطي الأمازيغي الذي تمّ حلّه من طرف محكمة الاستئناف بعد الدّعوة القضائية التي رفعتها وزارة الداخلية ضدّ هذا الحزب[١٤]. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، زار وفدٌ أمازيغي مكوّن من أعضاء في الكونغرس العالمي الأمازيغي وممثّلين عن الحركة الأمازيغية في بلجيكا البرلمان الأوروبي للتباحث حول الوضع المتقدّم الذي مُنح للمغرب. وقد تمّ التطرّق إلى عدّة مواضيع، خصوصًا موضوع حقوق الإنسان في المغرب، ومدى التزامه بها.

وبالتوازي مع هذه الجهود السّاعية إلى الضّغط على المغرب عن طريق الاتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة، برزت دعوةُ البعض إلى التطبيع مع إسرائيل، وقطْع العلاقة مع العالم العربي. وقد عرفت هذه الدّعوة تطوّرًا ملحوظًا منذ سنة ٢٠٠٧، حيث تمّت الدعوة في هذه السّنة إلى تأسيس جمعيةٍ للصداقة الأمازيغية اليهودية في مدينة أغادير. كما زار الناشط المغربي أحمد دغرني إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والتقى بعض المسؤولين الإسرائيليّين من بينهم وزيرة الخارجية تسيبي ليفني. وفي كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٧، شارك في ندوةٍ دولية في تل أبيب. كما شارك ١٨ ناشطا أمازيغيا (أغلبهم أساتذة) في دورةٍ تكوينية عن تاريخ المحرقة، نظّمها معهد "ياد فاشيم" في القدس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ [١٥]. كما دعا الكونغرس الأمازيغي العالمي (نسخة مكناس) في بيانٍ له صدَر في شهر آذار/مارس ٢٠١١ الدولة المغربية إلى إنهاء الانخراط في جميع المؤسّسات الدولية القائمة على طابع أثني أو ديني (اتحاد المغرب العربي، الجامعة

[١٣] انظر موقع Amazigh news.
[١٤] انظر جريدة **هسبريس** الالكترونية يوم ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.
[١٥] جريدة **التجديد** يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

العربية، منظّمة المؤتمر الإسلامي)، واستبدالها بكياناتٍ جهويّة مرتكزة على القرب الجغرافي والإنساني والثقافي وتطوير تعاون دولي في اتّجاه تقاسم القيم الكونيّة والمصالح المشتركة بين أمم العالم الأخرى [١٦].

خلاصة

تبقى هذه الوقائع مبتورة إذا لم يتمّ ربطها بالسّياق العام الحالي للحركة الأمازيغية، فهي تتكوّن من جناحين أساسيّين: الأوّل هو التيار المعتدل، الذي يقوم أساسًا على المكوّن الثقافي الأمازيغي، والذي تمّ احتواء أغلبه في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛ أمّا التيار الثاني فهو التيار الراديكالي، الذي يغلب عليه الطابع السّياسي والحقوقي، والطابع الاحتجاجي والنّضالي من خارج المؤسّسات، وينتقد المعهد وطريقة إخراجه، ويتّجه إلى تبنّي مقولاتٍ ومواقفَ تُحاول عزْل المغرب عن محيطه العربي والإسلامي.

ولهذا فإنّ إدارة المسألة الأمازيغية في المغرب اليوم، مرتبطةٌ أساساً بوجود إرادة سياسية حقيقيّة من كلّ القوى المجتمعية المعتدلة، ومن الدولة، للعمل على التفكير العميق والجدّي في الحلول الممكنة والمتاحة والتي تضمن حفاظ المغرب على عُمقه الاستراتيجي العربي والإسلامي، وحفاظه في الوقت نفسه على خصوصياته الثقافية واللغوية والأثنية. ولن يتمّ هذا الأمر سوى عبْر ديمقراطية حقيقية تربط المسؤولية بالمحاسبة، وتعطي للأفراد داخل المجتمع حقوقَهم في التعبير عن أفكارهم واختيار ممثّليهم ونخبهم التي تمثّلهم، وهو ما يتجلّى في تعميق خيار الجهويّة الموسّعة التي تعطي للجهات صلاحيّاتٍ واسعة في تدبير قضاياها السّياسية والاقتصادية والثقافية في إطار التنوّع وفي ظلّ الوحدة. وهنا يمكن اقتراح صياغة ميثاق شرف من أجل الدّفاع المشترك عن الهويّة والمقدّسات الوطنيّة والقوميّة والمصالح العليا للوطن، وإيجاد أرضية للعمل في القضايا ذات الاهتمام المشترك، خصوصًا النّهوض بالثقافة الأمازيغية، وتنمية كلّ مناطق المغرب دون تمييزٍ على أساس اللّغة أو العرق، والعمل على تحصين المكاسب التي حقّقها المغرب في هذا المجال، بما يضمن له استمراريّته في الانتماء إلى الوطن العربي الكبير والحفاظ على خصوصيّته الثقافية والحضارية كما أكّد ذلك الدستور الجديد، وكما تؤكّده أيضًا اتّجاهاتُ الرّأي العام في المجتمع المغربي.

[١٦] "Maroc : Les exigences fondamentales des Amazighs", Paris ١٢/٠٣/٢٠١١, Le Bureau du congres mondial amazigh, www.congres-mondial-amazigh.org.

المراجع:

باللغة العربية:

١- أخياط. إبراهيم، **الأمازيغية: هويتنا الوطنية، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي**، الطبعة الأولى، (الرباط: ٢٠٠٧).

١- خطاب الملك محمد السادس، بمناسبة وضع الطابع الشريف على الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بأجدير – خنيفرة، يوم ٢٩ رجب الخير ١٤٢٢،١٧ أكتوبر ٢٠٠١ م.

٢- عصيد. أحمد، **أسئلة الثقافة والهوية في المغرب المعاصر**، (سلا: مطبعة بني ازناسن، ٢٠٠٢).

٣- عصيد. أحمد، "سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب، بين التعاقد السياسي وسياسة الاستيعاب"، المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، ٢٠٠٩.

٤- مجموعة من الكتاب، **أيّ مستقبل للأمازيغية بالمغرب؟**، (الرباط: منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، مطبعة المعارف الجديدة، ٢٠٠٩).

٥- مجموعة من الكتّاب، حول خطاب الهويّة بالمغرب، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، سلسلة الدراسات الأمازيغية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

٦- وعزي الحسين، **نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية، تحليل سيرورة تحوّل الوعي بالهوية الأمازيغية من الوعي التقليدي إلى الوعي العصري**، (الرباط: مطبعة دار المعارف الجديدة، ٢٠٠٠).

باللغات الأجنبية:

١- Bruce Maddy-Weitzman, "The limits and potentials of Israel-Maghreb relations", **IPRIS Maghreb Review**, (August ٢٠١٠).

٢- Bruce Maddy-Weitzman, "Morocco's Berbers and Israel", **Middle East Quarterly**, Winter ٢٠١١, pp. ٧٩-٨٥.

٣- Paul Silverstein and David Crawford, "Amazighe Activism and the Moroccan State", in **Middle East Report**, No. ٢٣٣ (winter, ٢٠٠٤), pp. ٤٤-٤٨.